مقتل 5 جنود يمنيين بهجوم للقاعدة في أبين

قتل خمسة جنود يمنيين، في وقت مبكّر أمس الأربعاء، في هجوم مسلح بمحافظة أبين، جنوبي البلاد.

وقال مصدر أمني، طلب عدم الكشف عن اسمه، إن مسلحين يشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة شنوا هجوما مسلحا على حاجز تفتيش يتبع الحزام الأمني في منطقة المحصامة غرب مديرية أحور، ما أسفر عن مقتل خمسة جنود وإصابة ثلاثة آخرين.

وأكد المصدر أن اشتباكات عنيفة اندلعت بين الطرفين عقب الهجوم، مشيرا إلى فرار المسلحين.

وتشن القوات اليمنية بإسناد قوات التحالف العربي بقيادة المملكة السعودية والإمارات، عمليات عسكرية كبيرة، تهدف إلى تطهير محافظة أبين من القاعدة.

7

Thursday 30th August 2018 - 12 th year - Issue No.3261 الوسط الخميس 19 ذو الحجة 1439 هـ/ 30 أغسطس 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3261

alwasat.com.kw

مدارس الأمم المتحدة تفتح أبوابها في قطاع غزة

محكمة صهيونية تشرّع بناء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة

شرعت محكمة إسرائيلية الثلاثاء للمرة الأولى وضع بؤرة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة مبنيّة في قسمها الأكبر على أراض فلسطينية خاصة، وفق مصادر قضائية.

والبؤرة الاستيطانية التي أصدرت المحكمة قرارها بشأنها هي «ميتسبي كارميت» الواقعة قرب رام الله والتي بنيت في نهاية تسعينيات القرن الماضي على أراض يمتلك القسم الأكبر منها فلسطينيّون بموجب صكوك ملكية تعترف بها السلطات الإسرائيلية.

وبعدما لجأ الفلسطينيون مالكو هذه الاراضي الى القضاء الإسرائيلي لإخراج المستوطنين من أراضيهم، أصدرت محكمة القدس حكمها في هذه القضية الثلاثاء. وينصّ هذا الحكم، القابل للطعن أمام المحكمة العليا، على أن هذه البؤرة الاستيطانية يمكن تشريعها لأن المستوطنين القاطنين فيها لم يكونوا يعلمون أن هذه الارض، التي منحتها إياهم الحكومة الإسرائيلية، هي ملكية فلسطينية خاصة وبالتالي فإن هذا الأمر يثبت أنهم حين وضعوا يدهم على الأرض كانت لديهم «النية الحسنة» وبالتالي أصبحوا هم المالكين الشرعيين لهذه الارض.

وخلال جلسات المحاكمة أكد مسؤولون إسرائيليون أن الحكومة لم تكن تعلم حين قررت تخصيص هذه الارض للاستيطان أنها ملكيّات فلسطينية خاصة.

ويمكن للمحكمة العليا أن تنقض هذا الحكم، لكن في حال صادقت عليه، يمكن عندها تشريع هذه البؤرة الاستيطانية واستحصال قاطنيها على سندات ملكية، الأمر الذي سيؤسس لسابقة قد تتيح لمستوطني بؤر أخرى مبنية كليا أو جزئيا على أراض فلسطينية خاصة، او مبنية بدون التراخيص اللازمة، من التوجه للقضاء لطلب تشريع مستوطناتهم.

وسارع مسؤولون عن جماعات مستوطنين الى الترحيب بقرار المحكمة.

وخلافا للقوانين الاسرائيلية فإن المجتمع الدولي لا يفرّق بين مستوطنة قانونية وبؤرة استيطانية غير قانونية بل يعتبر كل المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي. ونددت منظمة «السلام الآن» الحقوقية الإسرائيلية المناهضة للاستيطان بقرار المحكمة، معتبرة أنه «يعطي الحقّ لمخالفين للقانون استقروا في مستوطنة غير قانونية»، مشددة على أن «التذرّع بحسن النية في هذه الظروف أمر مثير للاشمئزاز».

بدوره قال النائب عن حزب ميريتس اليساري المعارض مايكل روزين إن المحكمة «بقرارها هذا تؤكد أن ملكية الفلسطينيين ليست مساوية لملكية اليهود وأن الحكومة لم تعد ملتزمة باحترام الملكية الفردية» في الاراضي الفلسطينية.

من جهة أخرى، أعادت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الأربعاء فتح المدارس التي تديرها في قطاع غزة بعد العطلة الصيفية، رغم تقليص الدعم المالي من الولايات المتحدة.

وتوجه في الصباح الباكر 281 ألف تلميذ من أبناء اللاجئين إلى مدارسهم البالغ عددها نحو 274 مدرسة تعمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية في القطاع، وفق ما قال عدنان أبو حسنة الناطق باسم الأونروا لوكالة فرانس برس.

وأوضح أبو حسنة أن الأونروا «فتحت العام الدراسي رغم المخاطرة الكبيرة حيث أن التمويل الذي لديها لا يكفي إلا لشهر سبتمبر فقط ولدينا عجز ب217 مليون دولار وهذا غير مسبوق».

وأكد أن الولايات المتحدة «قدمت للأونروا 60 مليون دولار واقتطعت 300 مليون دولار وهذا أخطر ما تعرضت له الوكالة وبالتالي فان مستقبل 530 ألف تلميذ في الاراضي الفلسطينية ومناطق الشرق الاوسط على المحك في حال عدم توفير التمويل».

وكانت الولايات المتحدة أعلنت قبل اشهر تقليص مساهمتها في ميزانية الاونروا من 360 مليون دولار الى ستين مليون دولار فقط.

لكنه شدد على الأونروا «ستواصل تقديم خدماتها ولن تستسلم» مضيفا ان الوكالة «استطاعت تخفيض العجز من 446 مليون إلى 217 مليونا» مبينا أنه «تم توقيع عقود مع 750 مدرسا في قطاع غزة وفق نظام العمل اليومي».

وقال أبو حسنة «نحتاج في قطاع غزة إلى بناء 270 مدرسة على الأقل».

ويشكل اللاجئون نحو 66% من سكان قطاع غزة الفقير الذي تحاصره اسرائيل منذ عقد والبالغ عدده نحو مليوني نسمة، بحسب مركز الإحصاء الفلسطيني للعام 2017.

وتأسست الاونروا في 1949، وهي تقدم مساعدات لاكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من أصل خمسة ملايين مسجلين لاجئين في الأراضي الفلسطينية والاردن ولبنان وسورية.

تلاميذ فلسطينيين يتجمعون أمام مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) في غزة

عملية عسكرية جديدة للتحالف ضد داعش في الفرات

المعارضة السورية تعتقل مروجي المصالحة مع النظام في ريف إدلب

أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، وجود تحركات جديدة من قبل التحالف الدولي، في محيط الجيب الأخير لتنظيم داعش الإرهابي في شرق نهر الفرات.

وقالت مصادر متقاطعة للمرصد، إن «قوات التحالف نقلت إحدى قواعدها المتحركة، إلى مقربة من منطقة هجين الواقعة ضمن هذا الجيب للتنظيم، تمهيدا لبدء العملية العسكرية لقوات التحالف الدولي وقوات سورية الديمقراطية، ضد التنظيم، لإنهاء وجوده في كامل شرق نهر الفرات».

ولم يعد يتواجد التنظيم، كقوة مسيطرة، سوى في الجيب الواقع على الضفة الشرقية للنهر، والذي يضم 4 بلدات هي هجين والسوسة والشعفة والباغوز، حيث تأتي هذه التحضيرات، عقب تكثيف قوات سورية الديمقراطية وقوات التحالف لنقاط تواجدهما في محيط الجيب هذا.

وأوضح المرصد أن هذا التحرك الجديد، جاء في أعقاب تحشدات عسكرية ضخمة، واستقدام تعزيزات عسكرية مؤلفة من مئات الجنود ومئات العربات والمدرعات والآليات، بالإضافة للذخيرة، لإنهاء التنظيم بشكل كامل، عقب إخفاقات متكررة في عمليات الاقتحام، نتيجة صد الهجوم بعنف من قبل التنظيم المسيطرة على الجيب.

من جهة أخرى، اعتقلت فصائل المعارضة السورية عشرات الاشخاص بتهمة الترويج للمصالحات مع الحكومة السورية.

وقال مصدر الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري الحر أمس الأربعاء، إن القوى الأمنية في الجبهة ألقت القبض على 36 شخصا من قرى تل الشيح والدير الشرقي والبريصة وتل الشيح والمعيصرونة والهلبة في ريف معرة النعمان الشرقي بسبب ترويجهم للمصالحة مع النظام.

وأضاف المصدر، أن فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام ألقت القبض خلال الشهر الجاري القبض على أكثر من 400 شخص في ريفي ادلب وحماة بسبب ترويجهم للمصالحة مع القوات النظام، لافتا إلى تعاون أهالي تلك المناطق مع فصائل المعارضة وإبلاغهم عن مروجي المصالحات.

على صعيد آخر، وصلت تعزيزات عسكرية تركية أمس إلى نقطة المراقبة التركية في مدينة مورك بريف حماة الشمالي، وتضم 15 سيارة مدرعة وعسكرية ومصفحات وناقلات جنود ترافقها عدة سيارات تتبع لفصائل المعارضة.

وتنتشر القوات التركية في 57 نقطة مراقبة في أرياف حلب وإدلب وحماة، وتبعد نقطة مورك حوالي 90 كيلومترا عن الحدود التركية السورية.

الكيان الصهيوني يهدد مجددا بمهاجمة أهداف إيرانية في سورية

كررت اسرائيل الأربعاء تهديداتها بمهاجمة أهداف عسكرية إيرانية في سورية ومواقع للجيش السوري، بعد الإعلان عن اتفاق للتعاون العسكري بين نظام بشار الأسد وطهران.

ووقع وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي خلال زيارة قام بها الى دمشق اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين تهدف لإعادة بناء القوات السورية.

ويهدف الاتفاق إلى «تعزيز البنى التحتية الدفاعية في سورية التي تعتبر الضامن الأساسي لاستمرار السلام والمحافظة عليه»، كما تسمح بمواصلة «التواجد والمشاركة» الإيرانية في سورية، كما ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية «تسنيم» نقلا عن حاتمي.

وقال وزير الاستخبارات الاسرائيلي يسرائيل كاتز إن «الاتفاق الذي أبرم بين بشار الأسد وإيران يشكل اختبارا لاسرائيل: سيكون ردنا واضحا وجليا. لن نسمح لإيران بالتمركز عسكريا في سورية» البلد المجاور لاسرائيل.

وأضاف كاتز العضو في الحكومة الأمنية المصغرة «سنرد في سورية بكل قوتنا ضد أي هدف إيراني يمكن أن يهدد اسرائيل، وإذا تدخل الدفاع الجوي للجيش السوري ضدنا فسيدفع ثمن ذلك».

زعيم المتمرّدين في جنوب السودان رياك مشار سيوقع الخميس إتفاق السلام

وافق زعيم المتمرّدين في جنوب السودان رياك مشار في نهاية المطاف الثلاثاء على التوقيع على اتفاق سلام نهائي مع الحكومة يهدف إلى وضع حدّ للحرب الأهلية الدامية في البلاد، بحسب ما أفاد الوسيط السوداني الذي أوضح أن التوقيع سيتمّ الخميس.

وبعدما كان وزير الخارجية السوداني الدردير أحمد قال في وقت سابق الثلاثاء للصحافيين إن مشار رفض التوقيع على الاتفاق مشترطا تضمينه تحفظات المعارضة، عاد الوزير الذي ترعى بلاده مفاوضات السلام في جنوب السودان وأعلن مساء الثلاثاء إن مشار وافق على التوقيع.

وقال أحمد إن «الوساطة السودانية قادت اليوم مفاوضات مكثفة مع د. رياك مشار قائد الحركة الشعبية المعارضة أفضت إلي موافقة د. رياك مشار على التوقيع على الاتفاقية النهائية للسلام بالاحرف الاولى اليوم الخميس 30 أغسطس الجاري».

وأوضح الوزير السوداني أن التحفظات التي تحدّث عنها مشار «سترفعها الوساطة السودانية لقمة ايغاد لطلب تفويض بمناقشتها»، في إشارة الى الهيئة الحكومية للتنمية وهي تكتّل يضم دولا من شرق افريقيا ويعمل منذ أشهر طويلة في سبيل التوصل لاتفاق سلام في جنوب السودان.

وكان مشار أجرى محادثات في الخرطوم على مدى أسابيع مع خصمه رئيس جنوب السودان سلفا كير من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل ينهي النزاع الذي أسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح الملايين منذ اندلاعه في ديسمبر 2013.

ووقّع الزعيمان على عدة اتفاقات بينها اتفاق وقف دائم لإطلاق النار وآخر لتقاسم السلطة ينص على عودة مشار إلى منصبه كنائب أول للرئيس، إلا أن زعيم المتمردين رفض في بادئ الأمر الثلاثاء التوقيع على الوثيقة النهائية التي وقّعتها الحكومة.

وبحسب مسؤولين فإن تحفّظات مشار تتعلق بسير عمل الحكومة الانتقالية المقترحة وعدد الولايات التي سيتم تحديدها في البلاد وصياغة الدستور الجديد.

وقبل موافقة مشار، عرض الوزير السوداني على الصحافيين والدبلوماسيين الذين حضروا المتابعة ما كان يفترض أن يكون حفل توقيع بالاحرف الاولى، نص مسودة الاتفاق الذي أكد أنه النسخة النهائية التي تم التوصل إليها بعد المشاورات بين جميع الأطراف في جنوب السودان.

مفوضية الإنتخابات تقرر الطعن على قرار استمرار إيقافها

11 قتيلا في هجوم إنتحاري بسيارة مفخخة في غرب العراق

قتل 11 شخصا على الاقل بينهم خمسة عناصر من قوات الامن وأصيب 16 آخرون بجروح في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف الاربعاء حاجزا أمنيا في قضاء القائم في غرب العراق، حسبما أفاد مصدر في الشرطة وكالة فرانس برس.

وقال النقيب محمود جاسم من شرطة الأنبار لوكالة فرانس برس «قتل 11 شخصا هم ستة مدنيين وثلاثة من عناصر الحشد الشعبي وجنديان في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف حاجزا أمنيا عند المدخل الشمالي لقضاء القائم».

كما أدى الهجوم الذي وقع عند التاسعة صباحا (06:00 ت غ) الى اصابة 16 شخصا بينهم خمسة من قوات الامن، وفقا للمصدر.

واستعادت القوات العراقية سيطرتها في نوفمبر 2017، على قضاء القائم القريب من الحدود مع سورية، في اطار عمليات نفذتها لطرد تنظيم الدولة الاسلامية من المناطق التي سيطر عليها بعد هجومه الواسع عام 2014.

ورغم اعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي مع نهاية العام الماضي «النصر» على تنظيم الدولة الاسلامية لكن خبراء يرون بان الجهاديين مازلوا يتخذون من مناطق صحراوية ملاذا لهم.

من جانب آخر، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أمس الأربعاء، الطعن على قرار رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي يقضي باستمرار إيقافها عن العمل، مبينة أن القرار تدخل في عمل الهيئات المستقلة.

ووفقا لدستور البلاد، تخضع مفوضية الانتخابات لرقابة البرلمان، وليس من صلاحيات الحكومة التدخل في عملها.

وقرر مجلس الوزراء استمرار إيقاف المفوضية عن العمل لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بـ«مزاعم» تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت في 12 مايو الماضي.

وقال مجلس المفوضين في المفوضية في بيان، إن «القرار (استمرار الإيقاف) يمثل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات وعمل الهيئات المستقلة، باعتبار أن مفوضية الانتخابات تخضع لرقابة مجلس النواب وهي مشكّلة من قبله وفق المادة 102 من الدستور، وهي مسؤولة في أداء أعمالها أمام مجلس النواب».

وبيّنت المفوضية أن «تعطيل عمل المؤسسة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مجمل العملية الديمقراطية بالبلد، خاصة وأن هناك استحقاقا انتخابيا قريبا، تتحمله الجهات التي اتخذت قرارات ليس لها سند من القانون».

وأشار البيان أن «مجلس المفوضين سوف يستخدم الطرق القانونية في الطعن بالقرارات التي تمس استقلالية المفوضية طبقا للدستور وقانونها رقم 11 لسنة 2007».

فيما دعت المفوضية، رئيس الجمهورية ومجلس النواب المقبلين وكافة القيادات والفعاليات السياسية، إلى «الوقوف معها وحمايتها ومنع التدخلات في عملها».

وصوّت البرلمان السابق في 6 يونيو على انتداب 9 قضاء لإدارة مفوضية الانتخابات، واعتماد عمليات العد والفرز اليدوي لنتائج الانتخابات، بسبب «مزاعم» تزوير شهدتها بعض المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية.

وباتت نتائج الانتخابات البرلمانية، قطعية بعد مصادقة المحكمة الاتحادية عليها في 19 أغسطس الجاري.

ولا تزال الكتل الفائزة في الانتخابات تتباحث لتشكيل تحالف عريض داخل البرلمان يكون بإمكانه تمرير الحكومة الجديدة.

وسيكون أي تحالف بحاجة إلى غالبية عدد أعضاء البرلمان لضمان تمرير الحكومة، أي أصوات 165 عضوا من أصل 329 على الأقل.

الهجمات الإنتحارية لازالت مستمرة في العراق